

## أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

## وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

## توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير للمغرب في أيار 2017، واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في أيار 2022، وافقت المغرب على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فيما يلي لمحة عن بعض التوصيات الأكثر صلة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (4)، (3).

## المغرب

الاستعراض الدوري الشامل  
(UPR)  
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 2 أيار 2017 (الدورة الثالثة)؛ التقرير النهائي لفريق العمل: أيلول 2017
- إعداد تقارير منتصف المدة: تشرين ثاني 2019
- المشاورات الوطنية: تشرين ثاني 2020
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: تموز-أيلول 2021
- الاستعراض المقبل: أيار 2022

## مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في المغرب (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
تم التصديق عليه مع إعلانات	تم التصديق عليه مع تحفظات
تم التصديق عليها مع تحفظات وإعلانات	تم التصديق عليها بدون تصديق
لم يتم اتخاذ إجراء	
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	
اتفاقية حقوق الطفل	
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	
البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام	



زيادة برامج الرعاية النسائية قبل الولادة وخلال الولادة ورعاية حديثي الولادة ولا سيما في المناطق الريفية.

اتخاذ المزيد من التدابير لإزالة التفاوتات في الحصول على الرعاية الصحية، على وجه الخصوص فيما يتعلق بالأقاليم والمجموعات الضعيفة التي تفتقر إلى هذه الخدمات.



مواسلة وضع تدابير فعالة للحد من الأمية وتعزيز جودة أداء التعليم في البلاد.

ضمان حصول النساء والفتيات على الرعاية الصحية والتعليم بشكل أفضل، ولا سيما في المناطق الريفية.

مواسلة الجهود لإدماج التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج والكتب المدرسية.



مواسلة وضع سياسات ترمي إلى تحسين مشاركة المرأة في جميع المجالات بما في ذلك الحياة السياسية والمهنية.

مواسلة توسيع الخبرة في الاستثمار في مراعاة النوع الاجتماعي والتي من الممكن أن تعتبر ممارسة وخبرة جيدة لمشاركتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأماكن أخرى.

مواسلة العمل لزيادة تمثيل المرأة في الانتخابات ومواقف صنع القرار.

الإسراع بعملية صياغة مشروع قانون بشأن العنف المنزلي واتخاذ التدابير المناسبة أجل منع التمييز بين الجنسين على نحو فعال.



تخصيص المزيد من الموارد للبرامج التي تحارب البطالة وتعالجها، وبالأخص بين الشباب.

تكثيف استثمارات الدولة في قطاع التعليم والرعاية الصحية، والعمل من أجل تحسين الاقتصاد والتنمية الاجتماعية المستدامة.



تنفيذ برنامج أو حملة وطنية لزيادة الوعي والتشجيع والامتثال للقوانين الجديدة، إلى جانب حملات مماثلة موجهة نحو للقضاء وغيرهم من العاملين في تنفيذ القانون.

اتخاذ تدابير إضافية لتدريب القوات الأمنية، على النحو الموصى به في عام 2008، لضمان احترام حقوق الإنسان.

مواسلة تنفيذ الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام وبذل الجهود لتحقيق الإلغاء الكلي لعقوبة الإعدام.

اتخاذ إجراءات لضمان الحق في حرية التعبير على النحو الذي يحدده دستور.

مواسلة إعطاء الأولوية لإصلاح نظام العدالة، بموجب مبدأ الفصل بين السلطات.

تنقيح قانون العقوبات والتشريعات الأخرى مثل قانون الأسرة امتثالها للمعايير الدولية.

تكثيف الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان حق الوصول إلى العدالة.

اتخاذ تدابير إضافية للحد من اكتظاظ السجون وتحسين إمكانية الحصول على العلاج الطبي والغذاء.